الأمم المتحدة S/2001/23

مجلس الأمن

Distr.: General
9 January 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

إن القصد من هذه الرسالة هو أن نبين بوضوح لماذا يتوجب على مجلس الأمن رفع الحظر الذي فرضه على توريد الأسلحة إلى إثيوبيا وإريتريا بموجب قراره ١٢٩٨ (٢٠٠٠). وقد أعلنت إثيوبيا معارضتها لذلك الحظر منذ البداية عندما كانت المسألة مطروحة للمناقشة في العام المنصرم. إذ قلنا آنذاك ''إن شعب إثيوبيا يدين من حيث المبدأ هذا القرار الجائر والمجحف الذي اتخذه مجلس الأمن''.

وقد بدأ الصراع المسلح في أيار/مايو ١٩٩٨ عندما عبرت القوات الإريترية الحدود واحتلت مناطق تخضع للإدارة الإثيوبية. وناشد بلدي المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لرد هذا العدوان. وأرسلنا وفودا رفيعة المستوى إلى بلدان عدة العديد منها ممثل في مجلس الأمن. وكان الهدف هو التماس مساعدة تلك البلدان لنا على درء الحرب بين البلدين. ولبى بعضها نداءنا وبذل ما في وسعه وتجاهله آخرون باعتبار ذلك مجرد ''صراع آخر في أفريقيا''.

وهكذا فالدرس المستخلص في تقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809) من تقاعس أو تخاذل المجتمع الدولي هو أنه ينبغي تسمية الأشياء بمسمياتها. وفي حالات الصراع بين الدول وداخل الدول التي تنطوي على أخطار تهدد الأمن الإقليمي أو الدولي لابد أن يكون المرء قادرا على توجيه اللوم في محله.

والمراوغات وبخاصة من جانب الهيئة المنوط بها ''المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين'' ليس من شأنها إلا أن تشجع من لا يحترمون كثيرا قواعد السلوك الدولية على التمادي في الاستخفاف بها. والواقع أن إثيوبيا على امتداد تاريخها الطويل، لم تتعد أبدا على أراضي أي بلد آخر بغرض ضمها. بل على النقيض من ذلك، تعرضت هي للغزو من جانب بلدان مجاورة ونائية صغيرة وكبيرة. وفي واقعة تاريخية مشهورة فرضت عصبة الأمم حظرا شائنا على توريد الأسلحة إلى كل من إيطاليا في عهد موسوليني وإثيوبيا عندما قامت

090101 090101 01-20666 (A)
0120666

الأولى بغزو الأخيرة. وهكذا فبقلب العدل والإنصاف والمنطق رأسا على عقب فرض حظر على توريد الأسلحة إلى كل من المعتدي وضحية العدوان. وكان من الواضح من الذي سيضار من ذلك الإجراء فإيطاليا موسوليني، التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي في مجال التسلح، كانت تسيطر أيضا على إريتريا والصومال – الواقعين على الحدود الشمالية والجنوبية الشرقية لإثيوبيا. ومن ثم وجدت إثيوبيا نفسها، وهي التي لا تملك أي قدرة تذكر على صنع الأسلحة وليس لديها أي سواحل، مغلولة اليدين تماما.

ورغم أن الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا ليس في مستوى إجراء عصبة الأمم فهو مع ذلك ينطلق من نفس المبدأ. ومن الظلم أن ينكر على البلد الحق في الدفاع عن نفسه. كما أنه لمن قبيل الاستخفاف بميثاق المنظمة ذاتها أن ينكر على إحدى الدول الأعضاء حقها الراسخ في الدفاع عن نفسها. وهو ما يصدق بوجه خاص، عندما يتهرب المجلس من مسؤوليته عن اتخاذ التدابير اللازمة لصون السلم والأمن. ومن ثم، فإثيوبيا ما برحت على رأيها الذي سبق وأن أعربت عنه ومؤداه أنه ما كان ينبغي مطلقا فرض حظر على توريد أسلحة إليها. وكان يجدر، من باب الإنصاف، توجيه ذلك الإجراء ضد المعتدي. ولكن هذا لم يحدث. ومن الأحرى الآن إلغاؤه. ففضلا عن ذلك تجاوز البلدان في اتفاقهما المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في الجزائر العاصمة (A/55/686-S/2000/1183، المرفق) بعض المطلوب منهما بموجب الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠). ولا ينبغي تغيير الهدف الآن.

وفي اعتقادنا أن أعضاء مجلس الأمن يمكنهم ويتوجب عليهم النهوض بمسؤولياتهم بتعزيز الثقة داخل المنطقة بأسرها. ورفع الجزاءات سيكون بادرة رمزية هامة تنبئ ذوي النوايا الحسنة تجاه شعبي إثيوبيا وإريتريا بتجدد الأمل. أما عن بلدي فقد حولنا جميع جهودنا إلى الأولوية المتمثلة في مكافحة عدونا الرئيسي ألا وهو: الفقر والتخلف. وقمنا حتى يومنا هذا، بتسريح الآلاف من الجنود وما زالت تلك العملية مستمرة. وتم، أيضا، خفض الميزانية العسكرية بصورة جذرية. ومن ثم، فمن يعارضون رفع الحظر على توريد الأسلحة لابد وأن لديهم بواعث أخرى. والغرض من ذلك ليس، بالقطع، مجرد كبح موجة من شراء الأسلحة. ذلك أن إثيوبيا ليس لديها أي نوايا من هذا القبيل. والحقائق على أرض الواقع تؤكد هذا. وإذا كان الطرف الآخر في الصراع يثير، في رأيهم، القلق، فليقولوا ذلك وليتخذوا الإجراء المناسب. وكمسألة مبدأ واستنادا أيضا إلى استيفاء الغرض الأصلي من القرار، لابد من رفع حظر توريد الأسلحة قبل انقضاء أجله.

وبموجب اتفاق الجزائر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من المقرر الاضطلاع بعمليات لإزالة الألغام. الأمر الذي من المتوقع أن يساعد على عودة الحياة الطبيعية إلى المجتمعات الريفية التي تضررت وشُردت من جراء الصراع. بيد أنه في ضوء الحظر الراهن ليس من المسموح لأي بلد بتقديم العون إلى البلدين في إزالة عشرات الآلاف من الألغام من المناطق الحدودية. وفي اعتقادي أن مجلس الأمن لا يريد أن يسجل عليه التاريخ أنه لم يطل معاناة الشعبين الإثيوبي والإريتري فحسب بل وأسهم أيضا في إزهاق الأرواح من جراء الألغام المبثوثة التي كان يمكن إزالتها. ومن المفارقات أن الإبقاء على الحظر سيعني، أيضا، تعريض قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للخطر.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يبدد فرصة لتعزيز مصداقيته. وقد حان الوقت لرفع الحظر وإنقاذ الأرواح.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد المجيد حسين

السفير

الممثل الدائم